

وظائف وأدوار المدرسة في الوقاية من جنوح الأحداث

الأستاذ عبد العزيز ديلمي

جامعة الشلف- الجزائر

جنوح الأحداث ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها أي مجتمع معاصر مهما كان مستواه الثقافي أو الحضاري. وهي ظاهرة معقدة للغاية، بالنظر إلى تدخل العديد من العوامل في إفرازها، منها ما هو ذاتي يتعلق بالشخص الجانح، ومنها ما هو موضوعي يتعلق بالبيئة التي يتواجد فيها الشخص الجانح، فضلا عن أنها ليست مستقرة على حال واحدة أو وتيرة واحدة في أي مجتمع من المجتمعات، بالنظر إلى الحراك الاجتماعي الذي لا يخلو منه أي مجتمع أيضا، والذي يمس الجوانب الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، وكذا العلمية والتكنولوجية، مما يؤثر على الظاهرة بمختلف الصور، كأن يؤثر عليها من حيث زيادة أو انخفاض معدلاتها، تنوع أنماطها، تعدد فئاتها، تباين مناطقها... إلخ.

أمام حركية ظاهرة جنوح الأحداث من جهة، وخطورتها على المجتمع من جهة أخرى، كان لا بد من التعامل معها سواء بالمكافحة بعد حدوث أفعال الجنوح عن طريق متابعة الأحداث الجانحين جزائيا ومحاكمتهم ومعاقبتهم، أو بالعمل على وقاية الأحداث من ارتكاب أي فعل جانح وهذا هو الأفضل على الإطلاق.

إن عملية الوقاية من جنوح الأحداث هي مهمة جميع المؤسسات الاجتماعية، الرسمية و غير الرسمية، فهي مهمة الأسرة أولا، لأنها المؤسسة الأولى التي تحتضن الطفل، و تضطلع بوظيفة التنشئة الاجتماعية، والتربية السوية والمتكاملة التي تأخذ بعين الاعتبار كل نواحي الشخصية. وهي مهمة المدرسة ثانيا، لأنها تضطلع بوظيفة التنشئة الاجتماعية و التربية، فضلا عن وظيفة التعليم، وبالمحصلة يقع على المدرسة عبء تكوين التلميذ، والمواطن الصالح بل والإنسان.

الأستاذ عبد العزيز ديلمي

غني عن أي بيان أن الثروة الحقيقية للأمم والشعوب هي ثروة الإنسان و ليس طبيعة التضاريس، أو المواد الأولية الطبيعية، أو غير ذلك. و لما كان الإنسان يبدأ حياته طفلا، ثم يصبح حدثا، ليصير شابا، فإنه لا بد من الاعتناء بالأطفال و الأحداث والشباب، بتجنيدهم جميع المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية من أجل ذلك. ومن المؤسسات الاجتماعية الرسمية مؤسسة المدرسة، وهي التي يروم هذه الدراسة إلقاء بعض الضوء عليها، ومن حيث وظائفها و أدوارها في الوقاية من جنوح الأحداث، وتلك صورة من صور الاعتناء بالأحداث، باعتبارهم أحد مظاهر الثروة الحقيقية للأمم والشعوب.

لقد استحدثت المجتمعات الحديثة المدرسة كمؤسسة اجتماعية رسمية أنيطت بها عدة وظائف منها: التعليم، و التربية، و التنشئة الاجتماعية و السياسية، بهدف تكوين الإنسان والمواطن. و لكي تقوم المدرسة بوظائفها، أحيطت بمنظومة قانونية تشريعية و تنظيمية تضبط تسييرها، و تحدد واجباتها و تحميها من مختلف الضغوط. غير أن مستوى أداء المدرسة يرتبط بمستوى المجتمع الحضاري، بحيث لا يمكن الحديث عن مدرسة ذات أداء جيد في مجتمع متخلف، فالمدرسة مرآة المجتمع كما يقال، ولكن هذا لا يعني إغفال حقيقة أن المدرسة هي قاطرة كل تقدم اجتماعي، واقتصادي وعلمي. وهذا ما تثبته تجارب بعض الدول الآسيوية، على سبيل المثال لا الحصر، التي استثمرت في المدرسة، ومن خلالها التربية والتعليم، مثل كوريا الجنوبية، وماليزيا، وسنغافورة وتايوان، فحققت قفزات نوعية على كل الأصعدة في فترات وجيزة. مشكلة الدراسة

إن ظاهرة جنوح الأحداث، و المقصود بها مجمل الأفعال التي يرتكبها الأحداث ويجرمها و يعاقب عليها القانون، ظاهرة معقدة كما سبق الذكر تتداخل فيها العديد من العوامل، و لعل ما يزيد من تعقدها، عدم القدرة على الضبط الدقيق و الكمي لحجمها في أغلب المجتمعات، ذلك أن الخبراء كثيرا ما يميزون بين الجنوح الظاهر أو الواقعي (La Délinquance réelle) الذي يدخل ضمن الإحصائيات الرسمية، والجنوح الخفي (La Délinquance cachée) الذي لا يدخل ضمن الإحصائيات

وظائف وأدوار المدرسة في الوقاية من جنوح الأحداث

الرسمية، فيتحدثون عما يعرف " بالرقم الأسود " الذي يشكل ستة (6) أضعاف الجنوح الظاهر أو الواقعي ولذلك ما يبرره من أسباب منها⁽¹⁾:

1- تستر الآباء و العائلات على جنوح أبنائهم و أقاربهم حفاظا على سمعة الأسر والعائلات.

2- تستر مسئولي المؤسسات التربوية (على الخصوص) على جنوح التلاميذ حفاظا على سمعة المؤسسات التي هم مسئولون عنها.

3- إحجام الضحايا عن التبليغ و رفع شكاوى ضد الجانحين الأحداث رافة بهم بالنظر إلى سنهم.

4- الاختلاف البين بين إحصائيات الشرطة و إحصائيات العدالة، ذلك أنه في حالة وصول شكاوى إلى الشرطة أو حالة ضبط الشرطة لأحداث و هم يرتكبون أفعالا معاقب عليها قانونا، و يقدمون على إثر ذلك إلى النيابة، فإن وكلاء الجمهورية لا يقررون دوما ضرورة المتابعة القضائية لأن بعض الأفعال، بالنسبة لهم، لا تتطلب سوى إجراءات تربوية لضمان حماية الأطفال و الأحداث الذين هم في خطر جسماني أو معنوي، كما هو الحال في إدمان المخدرات، أو التشرد، أو الهروب من المنزل، أو التسول.

كما يلاحظ أن إحصائيات العدالة تشمل القضايا المسجلة و القضايا المنظور فيها والمنتهية بحكم قضائي نهائي، و الأولى دائما أكثر من الثانية بالنظر إلى أن جهات التحقيق (قضاء الأحداث) تتخذ أوامر بألا وجه للمتابعة (Ordonnances de non-lieu) في بعض القضايا. و بالنتيجة فإن إحصائيات الشرطة أكثر تعبيرا عن الجنوح الواقعي الظاهر من إحصائيات العدالة.

بيد أن معرفة حجم الجنوح الواقعي الظاهر، في الجزائر، أكثر تعقيدا بالنظر إلى أن قوات الأمن تتشكل من قوات الشرطة العاملة في المناطق الحضرية و ضواحيها، و قوات الدرك الوطني العاملة في المناطق الريفية و ضواحيها وهي أيضا -

¹- Monique, Chadeville-Prigent. « La Délinquance juvénile » in *Encyclopædia Universalis*, [DVD], version 10 , 2005.

الأستاذ عبد العزيز ديلمي

بحكم عملها المتعلق بالضبط القضائي للجرائم و التحقيق فيها - كثيرا ما تعان حالات جنوح الأحداث ولا شك أنها تقوم بعمليات التبويب والتصنيف الإحصائي لمعطيات الظاهرة، إلا أن إحصائياتها لا يسهل دوما الحصول عليها من طرف الباحثين، الأمر الذي يُبقي جزءا من ظاهرة جنوح الأحداث مجهولا، كما يعيق البحث العلمي الواسع و المعمول عليه.

ومهما يكن من أمر فإن الباحث يعتقد أن الفشل المدرسي و التسرب المدرسي، ولاسيما المبكر، عاملان يساهمان في اتساع نطاق جنوح الأحداث، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات ومنها دراسة " برايثوايت " John Braithwaite سنة 1989 التي وضع فيها قائمة بخصائص المجرمين والجانحين جاء فيها على الخصوص أن " الأفراد معرضون أكثر للجنوح و للإجرام عندما تكون نتائجهم الدراسية رديئة، في حين يكونون أقل تعرضا للإجرام و الجنوح متى كانت علاقاتهم بالمدرسة وثيقة، و كانت طموحاتهم الدراسية والمهنية كبيرة " ⁽²⁾. لذلك يعتبر الباحث أن الاعتناء بسبل الحفاظ على المقعد البدagogي، وتعزيز علاقة الأطفال والأحداث بالمدرسة يمثلان مجالين مهمين للغاية في الوقاية من جنوح الأحداث.

في هذا السياق تندرج مشكلة الدراسة، موضوع هذا المقال، و التي تهدف إلى البحث في "وظائف و أدوار المدرسة في الوقاية من جنوح الأحداث" وهي المشكلة التي يمكن بلورتها بوضوح في السؤال التالي : ما هي الوظائف و الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها المدرسة للوقاية من جنوح الأحداث؟

أولا : وظائف المدرسة في الوقاية غير المباشرة من جنوح الأحداث

إن المدرسة مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية الرسمية التي فرضها التطور الاجتماعي و الصناعي للمجتمعات الحديثة، في أعقاب الثورة الصناعية في أوروبا على الخصوص. فبخروج المرأة إلى العمل خارج البيت في المعامل و المصانع، و بتراجع دور

² - Albert, Ogien. **Sociologie de la déviance**. Armand Colin /VUEF Paris, 2002 , p 33.

وظائف و أدوار المدرسة في الوقاية من جنوح الأحداث

الأسرة الممتدة و إسهام كبار السن من العائلة في تنشئة الصغار، و بتراكم و تعقد التراث المعرفي العلمي والتكنولوجي، أصبح من الحتمي إيجاد مؤسسة اجتماعية رسمية متخصصة ذات كفاءة و نجاعة، تضطلع بوظائف اجتماعية و تربوية لا تخلو من البعد الوقائي حيال ظواهر الجنوح والإجرام، ذلك أنه من الثابت سوسيولوجيا أنه كلما ارتفع مستوى التحصيل الدراسي كلما انخفض معدل الجنوح والإجرام.

هذا ولعل أهم وظائف المدرسة، وهي ذات بعد وقائي في الوقت نفسه حيال الجنوح و الإجرام ما يلي:

1: وظيفة التنشئة الاجتماعية

المدرسة مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية الرسمية التي تضطلع بمهمة التنشئة الاجتماعية، إلى جانب مؤسسات أخرى، كالأ أسرة، و روضة الأطفال، ووسائل الإعلام، ودور العبادة... إلخ. هذا و تقوم التنشئة الاجتماعية - وهي جملة العمليات التي تحوّل الفرد من مجرد كائن عضوي إلى كائن اجتماعي - على نقل ثقافة المجتمع أو الأمة، بكل ما يحمله مفهوم الثقافة من عناصر كما يتصورها الأنثروبولوجيون، من عادات، وتقاليد، وأعراف، و قيم، و معتقدات، وأنماط السلوك المسموح أو الممنوع، إلى الأطفال والأحداث والشبان.

في هذا الإطار، تندرج وظيفة المدرسة، ضمن النظام الاجتماعي، فهي لا تكتفي بتزويد التلاميذ بالمعارف و المهارات بل تضطلع بمهمة نقل التلاميذ من وضعية أطفال إلى وضعية تلاميذ، ومن وضعية تلاميذ إلى وضعية أعضاء كاملين العضوية في المجتمع، يضطلعون بواجبات ويتمتعون بحقوق. وهكذا فإنها تقوم بتحديد مكانة الفرد في المجتمع وتوزيع الأدوار، و المحافظة على القيم والأعراف.

إن المدرسة، من حيث اضطلاعها بوظيفة التنشئة الاجتماعية، تقوم بوظيفة تكوين التلميذ، و المواطن، و الإنسان. و هنا تكمن أهميتها بل و خطورتها (في حالة توظيفها السيئ سياسيا، كما حدث في الدول الاشتراكية في القرن الماضي). فكلما نجحت المدرسة في تعزيز الشعور بالمواطنة و الإنسانية لدى الفرد كلما زادت من مناعته ضد الجنوح والإجرام.

2: وظيفة التعليم

غني عن البيان أن المدرسة تضطلع بالمهمة التعليمية، التي تقوم على تزويد التلاميذ بالمعارف الأساسية، و تدريبهم على القراءة و الكتابة و مبادئ الحساب، و طرق التفكير العلمي والمنطقي، كما تقوم بإطلاع التلاميذ على معطيات الوسط الطبيعي و الاجتماعي الذي يعيشون ضمنه، حتى يتسنى لهم تفهم الخصوصيات المحلية و التكيف الحسن معها، و تدريجيا، في مراحل لاحقة، إطلاعهم على معطيات أوساط طبيعية و اجتماعية أخرى.

إن المدرسة تقوم أساسا في مجال الوظيفة التعليمية بعمليات نقل المعرفة والتزويد بوسائل الحصول عليها، خصوصا أمام تراجع دور الأسرة في المجتمعات الحديثة في القيام بالوظيفة التعليمية، غير أن الاتجاهات الحديثة في التوظيف الاجتماعي للتعليم لا تكتفي بأن تقصر الوظيفة التعليمية للمدرسة على ما سبق ذكره، بل توسعها لتشمل مجالات أربع هي⁽³⁾ : مجال التعليم للمعرفة، ومجال التعليم للعمل، و مجال التعليم للعيش مع الآخرين ومجال التعليم لتحقيق الذات. و هنا لا بد من الإشارة، مرة أخرى، إلى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي لدى أفراد المجتمع كلما توسعت الهوة بينهم وبين الجنوح والإجرام.

3: وظيفة التربية

إلى جانب الوظيفة التعليمية، هناك الوظيفة التربوية التي تضطلع بها المدرسة، فهي لا تكتفي بتوفير فرص التعليم لأفراد المجتمع، بل تعالج مشاكل سوء التكيف التي يواجهها التلاميذ بين جدرانها، سواء كأفراد أو كجماعات، بل إن التربية بمعناها الواسع هي الاعتناء بجميع جوانب الشخصية (الجسدية و العقلية و النفسية والخلقية والفنية)، لذلك على المدرسة أن تنوع مجالات نشاطها التربوي، كأن تعتني بالنشاطات الرياضية و الفنية باعتبارها تكشف عن قدرات أخرى لدى التلميذ يمكن أن تستثمر

³ - مها عبد الباقي، الجويلي. التربية و المجتمع : الاتجاهات الحديثة في التوظيف الاجتماعي للتربية. دار الوفاء للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2001 ، ص 19.

وظائف و أدوار المدرسة في الوقاية من جنوح الأحداث

في تعزيز ثقته بنفسه. كما تطلع المدرسة بتعزيز مواطن الخير في الإنسان و محاولة تحجيم كل اتجاه نحو الشر عنده، من خلال تنمية قيم الأخوة، و المساواة، والعدالة، و الانضباط، واحترام الغير، والإيثار، وحقوق الإنسان و المواطن إجمالاً... إلخ. فالوظيفة التربوية للمدرسة تكمن، على حد تعبير الفيلسوف الانجليزي John Stuart Mill (1806-1873) في "جعل الفرد أداة سعادة لنفسه و لغيره" ⁽⁴⁾. فإذا نجحت المدرسة في القيام بوظيفة التربية على أحسن وجه، من خلال تكوين الإنسان المتوازن في جميع جوانب شخصيته، فإنها تنجح في الحيلولة دون الجنوح و الإجرام، أو على الأقل التقليل منهما.

4: وظيفة تحقيق الانسجام الاجتماعي

تستقبل المدرسة تلاميذ من مختلف البيئات الاجتماعية، الحضرية و الريفية، والطبقات و الشرائح الاجتماعية من الموظفين، و العمال، و الفلاحين، والمتعلمين، والأميين... إلخ. غير أنه يقع عليها عبء تضييق الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية، بل و الإثنية بينهم، و بالنتيجة ضمان انسجامهم و وحدتهم، فيكون بالتالي للمدرسة وظيفة هامة هي تحقيق الانسجام و التوحيد «La fonction homogénéisante et unificatrice» ⁽⁵⁾. إلا أن هذه الوظيفة ما تزال محل نقاش حاد بين مختلف الأنظمة التربوية بل وحتى الاقتصادية، فبعض المجتمعات الرأسمالية قد لا تعبأ كثيراً بهذه الوظيفة. غير أنه مهما يكن الخلاف الإيديولوجي، فإنه كلما شعر تلاميذ المدارس، و لاسيما الأحداث المراهقون، بأنهم في المدرسة أعضاء كاملو العضوية بغض النظر عن أصولهم ومستوياتهم المختلفة، فإنهم لا يشعرون بالحرمان أو التمييز، فلا يضطرون إلى محاولات التعويض، التي قد تأخذ صور الجنوح و الإجرام، ليس فقط داخل جدران المدرسة نفسها، بل وخارجها أيضاً في شكل جماعات متناحرة.

⁴ - روني، أوبر. التربية العامة. ترجمة عبد الله عبد الدائم. دار العلم للملايين، بيروت، 1979. الطبعة الرابعة، ص 23.

⁵ - Marie, Duru-Bellat et Agnès, Henriot-Van Zanten. **Sociologie de l'école.** Armand Colin, Paris, 1992, p 64.

5: وظيفة الانتقاء

إن وظيفة تحقيق الانسجام و التوحيد بين تلاميذ المدارس، لا تعني جعلهم سواسية كأسنان المشط، ذلك أنه من وظائف المدرسة أيضا انتقاء الكفاءات من بين عناصرها، التي يقع عليها عبء ممارسة مهام النخبة التي يحتاج إليها المجتمع. هذا و من الجدير بالملاحظة هنا أن الوظيفة الانتقائية للمدرسة (La fonction sélective de l'école) هي محل نقاش حاد أيضا بين علماء اجتماع التربية، إذ يعتبرها بعضهم (P. Bourdieu, J.C Passeron) سبيلا لإعادة إنتاج الطبقية و اللامساواة في المجتمع، لأنها تعيد إنتاج النخبة من ضمن أبناء النخبة نفسها. فيما يعتبرها بعضهم الآخر (R.Boudon) سبيلا للحراك الاجتماعي ورفع المستوى الاجتماعي لمن ينجح في المسار الدراسي، فتكون المدرسة هنا بمثابة المصعد الاجتماعي (l'ascenseur social) لأبناء الطبقات و الشرائح الوسطى، بل و حتى التي في أسفل السلم الاجتماعي. و لكي لا تكون المدرسة أثناء قيامها بوظيفة الانتقاء سببا في شعور بعض تلاميذها بالحرمان و التمييز، لا بد أن يكون الانتقاء فيها مبنيا على أساس الكفاءة و الاستحقاق.

6: وظيفة الحراك الاجتماعي

تعتبر المدرسة المؤسسة الاجتماعية النظامية الحديثة الأكثر أثرا على الحراك الاجتماعي⁽⁶⁾ بأنواعه، الأفقي أو العمودي (التصاعدي أو التنازلي). هذا و يرتبط الحراك الاجتماعي بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، الذي يلاحظ تفاوت كبير بين الدول في إقراره، و سبل تطبيقه، و حمايته. غير أنه من السبل الأكثر اعتمادا لتطبيقه، إلزامية التعليم، و مجانية التعليم، و تنوع مجالات التعليم و التقويم الموضوعي للتلاميذ⁽⁷⁾.

⁶- Marlaïne, Cacouault et Françoise, Oeuvrad. **Sociologie de l'éducation.** Casbah Editions, Alger, 1998, p5.

⁷- علي السيد محمد ، الشخبي. علم اجتماع التربية المعاصر: تطوره ، منهجيته و تكافؤ الفرص التعليمية. دار الفكر العربي، القاهرة ، 2002 ، الطبعة الأولى ، ص 212 و ما بعدها .

وظائف و أدوار المدرسة في الوقاية من جنوح الأحداث

أ: إلزامية التعليم

لقد بذل المجتمع الدولي الكثير من الجهود في سبيل النضال من أجل حقوق الطفل، إلى أن توجت الجهود بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل المبرمة من طرف منظمة الأمم المتحدة في 1989/11/20، المعروفة باتفاقية نيويورك، وهي النص الجامع المعتمد حاليا فيما يتعلق بحقوق الطفل، ومنها الحق في التربية و التعليم.

و في قراءة عابرة لمواد الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، نجد المادة الأولى تعتبر طفلا كل شخص لم يكمل الثامنة عشرة من العمر (18)، و المادة 28 تعترف بحق كل طفل في التربية والتعليم و تهيب بالدول الموقعة أن تجعل التعليم الابتدائي إلزاميا للجميع. في هذا الإطار أعلنت الكثير من الحكومات مبدأ إلزامية التعليم و كرسته في نصوص دستورية وتشريعية وتنظيمية، فأصبح من حق كل طفل بلغ سن السادسة أو السابعة دخول المدرسة، تحت طائلة العقوبات الجزائية التي يمكن أن تسلط على الأولياء في حالة عدم تسجيل الأطفال للالتحاق بالمدارس، بل هذا الإلزام لا يقف عند حد تسجيل الطفل، وإنما يمتد إلى تمكينه من التمتع بحقه في مزاولة التعليم حتى سن السادسة عشرة كقاعدة عامة.

ب: مجانية التعليم

ليس من المعقول إلزام الأولياء بتسجيل أطفالهم في المدارس بغض النظر عن إمكانياتهم المادية، لذلك كرسّت الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل المشار إليها أعلاه في المادة 28 نفسها مبدأ مجانية التعليم الابتدائي، على الأقل، وهذا ما استجابت له الكثير من الدول، إذ كثيرا ما نجد، إلى جانب مبدأ إلزامية التعليم، مبدأ مجانية التعليم، حتى لا يكون حق التعليم حكرا على الأسر الميسورة من جهة، ولا يسود الجهل و الأمية في المجتمع من جهة أخرى. بل إن المادة المشار إليها من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل تهيب بالدول إلى تقديم مساعدات مالية للأطفال المعوزين من أجل ضمان ظروف أفضل لتدريسهم.

الأستاذ عبد العزيز ديلمي

ج: التقويم الموضوعي للتلاميذ

إن إلزامية التعليم و مجانيته ليستا كافيتين لكي يتمتع جميع التلاميذ بحظوظ عادلة في التعليم، بل لا بد من التقويم الموضوعي لأداء هؤلاء، فموضوعية التقويم مهمة للغاية في التوجيه والانتقال و النجاح و الرسوب...الخ. وجدير بالملاحظة أن المشتغلين بعمليات التقويم التربوي يركزون على جملة من الشروط في الاختبارات التقويمية، سواء كانت تشخيصية أو تكوينية أو تحصيلية، كالتنوع و الصدق و الثبات و التمايز...الخ

د: تنوع مجالات التعليم

غني عن البيان أن التلاميذ يتفاوتون في ميولهم وقدراتهم، لذلك وجب تنوع مجالات التعليم، فالتلميذ الذي قد لا يوفق في التعليم العام، لأنه قد يجد مواد دسمة و ثقيلة و منفرة، قد يوفق في التعليم التقني أو المهني، بل و قد ينجح فيه ببراعة و يبدع، لأن ذلك يتفق مع ميوله و قدراته، وهكذا ينجو من الفشل المدرسي، وهذا ما كرسته المادة 28 من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، التي حثت الدول على تنوع شُعب التعليم الثانوي. بل إن بعض الدول تدرج التعليم المهني أو التقني في المرحلة الإعدادية (الإكمالية) التي تتوج الدراسة فيها بشهادة الأهلية أو الإعدادية في التعليم المهني أو التقني (Brevet Professionnel ou Technique).

ثانيا: أدوار المدرسة في الوقاية المباشرة من جنوح الأحداث

تتمثل رسالة المدرسة في الوقاية المباشرة من الجنوح في جملة أدوار لعل أهمها ما

يلي:

1: دور المدرسة في كشف مظاهر الانحراف و الجنوح

إن المدرسة مجتمع كبير نسبيا، بالنظر إلى مجتمع الطفل الأول المتمثل في الوسط العائلي أساسا، فليس دائما سهلا أن يندمج الطفل، و لاسيما الحدث والمراهق،

وظائف و أدوار المدرسة في الوقاية من جنوح الأحداث

في هذا الوسط، فإذا تعثر الاندماج فإن موقف التلميذ سيأخذ إحدى الصور التالية⁽⁸⁾، كلها تعبر عن عدم التكيف أو الانحراف بل و الجنوح:

الصورة الأولى: موقف انعزالي، بحيث ينطوي التلميذ على نفسه ولا يشارك في الحياة المدرسية.

الصورة الثانية: موقف عدائي، بحيث يتسم التلميذ بالايجابية في نشاطه و لكنه يوجهه وجهة تخريبية، فيقوم بتحطيم التجهيزات المدرسية أو سرقة مخصصات أقرانه أو الاعتداء على بعضهم بالضرب أو الإهانة.

الصورة الثالثة: موقف هروبي، بحيث تعتبر المدرسة مركزا للطرد و ليس للجذب، بحيث يميل التلميذ إلى التغيب عنها متعللا بأسباب مرضية [أو غيرها] أو يقوم بالهروب أثناء الدراسة.

إن المدرسة بإمكانها رصد مظاهر عدم التكيف و الانحراف، بل الجنوح والإجرام، التي تبدو على التلاميذ و هم بين جدرانها، وهي مظاهر كثيرة لا تحصى على رأسها "هروب التلميذ من المدرسة أو عدم عنايته بكتبه و أدواته المدرسية، أو إهماله في أداء واجباته المدرسية المنزلية، أو عدم اهتمامه بالتعليم و صعوبة استيعابه للدروس، أو مرقه عن السلطة المدرسية أو تمرده عن نظام المدرسة"⁽⁹⁾.

هذا و الجدير بالملاحظة أن مظاهر عدم التكيف أو الانحراف، بل و الجنوح، يرصدها المعلمون و الأساتذة أو الأخصائيون الاجتماعيون و النفسانيون، غير أن ذلك لا يتأتى إلا إذا كان المعلمون و الأساتذة، وهم الموجودون في الخطوط الأمامية، مدربون تدريباً كافياً للقيام بمهمة رصد، بل واستشعار مظاهر عدم التكيف والانحراف والجنوح، ليأتي بعد ذلك التدخل المتخصص للأخصائيين الاجتماعيين و النفسيين، على مستوى المدرسة نفسها أو خارج المدرسة كمصالح الشؤون الاجتماعية والخدمة

⁸ - السيد، رمضان. إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث. دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 93.

⁹ - منير، العصرة. انحراف الأحداث و مشكلة العوامل. المكتب المصري الحديث للطباعة و النشر، الإسكندرية، 1974، ص 261.

الأستاذ عبد العزيز ديلمي

الاجتماعية. لكن مهما كان الأمر فإن دور الأسرة لا ينبغي أن يُهمل، بل لابد من إقحامها في العملية إذ كثيرا ما تكون أسباب المشكلة كامنة في الأسرة نفسها.

إن المدرسة الجزائرية، كغيرها من مدارس العالم، لا تخلو من تلاميذ يعانون من مشاكل السلوك، التي كثيرا ما تنطبع بطابع الانحراف و الجنوح، كالاكتداء اللفظي أو البدني من طرف التلاميذ على بعضهم بعضا، أو على المعلمين و الأساتذة، والسرقة، و تناول المخدرات و ما يدخل في حكمها من مواد، والتمرد على الأوامر، و التخريب، والابتزاز، والمساومة، و التهديد، والتسيب وعدم الاهتمام بالدروس والواجبات، والتغيب... إلخ. غير أن تعامل الطاقم التربوي مع مظاهر السلوك هذه ليس دائما تعاملًا تربويًا ووقائيًا، ففي غالب الأحيان يأخذ صورة استدعاء الأولياء، أو الحرمان المؤقت من الدروس أو الإحالة على مجالس التأديب، التي كثيرا ما تتصدى للسلوك الجانح باتخاذ قرارات بالطرد من المدرسة، ولحسن الحظ أن قرارات الطرد تخضع لرقابة السلطة السلمية على مستوى مديريات التربية. و باختصار فإن المدرسة الجزائرية كثيرا ما تتخذ مواقف هروبية تجاه مظاهر الانحراف و الجنوح التي تواجهها، مما يفقدها الطابع الوقائي.

إن المتأمل في واقع المدرسة الجزائرية يمكنه ملاحظة جملة من النقائص تحول دون التعامل ذو البعد الوقائي مع مظاهر الانحراف و الجنوح، و لعله من بين هذه النقائص افتقار الأغلبية الساحقة من المدارس لأخصائيين اجتماعيين و نفسانيين يتعهدون الحالات التي تبدو عليها مظاهر الانحراف و الجنوح بالعناية و الرعاية. كما أن مؤسسات الخدمة الاجتماعية المتعاونة مع المدرسة تكاد تنعدم، إن لم تكن منعدمة، مثل مصالح المساعدة النفسية المدرسية، إذ لا يوجد في الواقع إلا مصالح الطب المدرسي (الطب العام و طب الأسنان).

هذا و يذكر أن الإدارة المدرسية لا يقع عليها واجب إخطار مصالح الأمن و العدالة بما يمكن أن تلاحظه من مظاهر الخطر المعنوي أو الجنوح، لأنه يفترض فيها أن تقوم بالوظيفة التربوية بالمعنى الضيق، و التي كثيرا ما لا تعبأ بالبعد الوقائي.

2: دور المدرسة تجاه التلاميذ المتخلفين دراسيا

وظائف و أدوار المدرسة في الوقاية من جنوح الأحداث

غني عن البيان أن عددا من التلاميذ يتبرّمون من التعليم، ويضيقون ذرعا بالمدرسة، ولا يقوون على قضاء أيام وأسابع بين جدران المدرسة، لأن قدراتهم الذهنية ضعيفة لا تسمح لهم بالاستيعاب و المتابعة، فيفقدون الرغبة في التعلّم، مما قد يؤدي بهم إلى القيام بسلوكات تعويضية كالشغب أو التخريب، أو الهرب من المدرسة والارتقاء بالتالي في أحضان الشارع و مواجهة كل المخاطر التي تنجر عن ذلك.

أمام هذه الوضعية، يبدو أن المدرسة، في غالب الأحيان، ولاسيما في الوطن العربي، تكتفي فيما يتعلق بالتعامل مع التلاميذ المتخلفين، برصد علاماتهم الضعيفة، و ضعف قدراتهم العقلية، " و فيما عدا ذلك [...] لا يعينها أمر هذا التخلف في الدراسة باعتباره عرضا من الأعراض المنذرة بالانحراف، كما لا يعينها البتة مراقبة العلاقة بين هذا التخلف و بين المظاهر السلوكية التي تصدر عن التلميذ المتخلف"⁽¹⁰⁾.

هذا و لكي تقوم المدرسة بدور ايجابي تجاه التلاميذ المتخلفين، لا بد أولا من التعرف عليهم من خلال اختبارات علمية كاختبارات قياس الذكاء و غيره من القدرات، ثم بعد ذلك وضعهم

في أقسام خاصة، ليتسنى، من جهة، للمعلمين، المتدربين تدريبا كافيا التعامل مع هذه الفئات الخاصة، و بذل ما يجب من جهود في سبيل تمكين عناصرها من التحصيل بما يتناسب مع قدراتهم، و من جهة أخرى ليتمكن المشرفون من مراقبة سلوكهم، إذا ما بدت عليهم، أو على بعضهم، سلوكات منحرفة أو جانحة. غير أن نجاح المدرسة في هذه المهمة لن يكون سهلا ما لم تُشرك الأسر لتقديم ما تستطيع من عون، و كذا النظرو التقييم الدوري للأداء العام للمعلمين و التلاميذ داخل الأقسام.

3: دور المدرسة في التوعية الوقائية والأمنية من الانحراف و الجنوح

¹⁰ - المرجع السابق، ص 263 .

الأستاذ عبد العزيز ديلمي

سبق الحديث عن الوظيفة التربوية للمدرسة بأخذ مفهوم التربية بأوسع معانيه، بحث يقع على المدرسة عبء التعامل مع جميع جوانب الشخصية - العقلية، والنفسية، والجسمية، و الخلقية و الفنية - و كذا جميع أنواع السلوك سواء الغريزي أو المكتسب. و لكي تضطلع المدرسة بهذه الوظيفة لابد من تدعيم النشاطات التعليمية بمواد تعليمية تدرج ضمن البرنامج الرسمي، ولاسيما في المرحلة الإعدادية (الإكمالية) والثانوية، يكون الهدف منها توعية الأحداث بخصائص المرحلة العمرية (المراهقة) ومختلف المشكلات التي يتعرضون لها، أو يكونون معرضين للتعرض لها، كتعاطي المخدرات، والممارسة المبكرة للجنس، والإفراط في تأكيد الذات، و مخاطر الرفض أو التبرّم من الانصياع لأية سلطة... إلخ، لإبراز مضارها الصحية و النفسية والاجتماعية. إن المدرسة، بل المؤسسات التعليمية عموما، يقع عليها واجب " إعداد النشء أمنيا، وتحسينه بثقافة أمنية حتى لا يستغل في الأهداف و الغايات الإجرامية أمام الحاجة والإغراء المادي. ومن هنا تنبع الأهمية في تثقيف الطفل و الشاب أمنيا وتعريفه بأهمية الأمن ومخاطر الفكر الإجرامي المنحرف " (11).

في هذا الإطار يمكن أن نذكر تجارب بعض الدول الرائدة التي وظفت، بل جندت، المدرسة من أجل التوعية الوقائية و الأمنية، مثل فنلندا و أستراليا. فنلندا أدرجت مادة الوقاية من الجريمة كمادة دراسية ضمن البرنامج الرسمي، أما أستراليا (مقاطعة Adelaide) فلجأت إلى فكرة نادي نواب الشرطة لتوعية الشباب أمنيا ضد الإجرام و الجنوح. كما يمكن أن نذكر هنا تجارب أخرى تمثلت في قيام عناصر من الشرطة بزيارة المدارس، لتقديم مداخلات و إدارة شبه ندوات حول مواضيع ذات علاقة بالإجرام و الجنوح، و لاسيما في المناطق الحساسة، كما هو الحال في فرنسا، وبلجيكا، و كندا على سبيل المثال لا الحصر.

11 - أحمد، حويطي. " دور المؤسسات الرسمية في التثقيف الأمني و الوقاية من الجريمة ". مجلة الفكر الشرطي ، مركز بحوث شرطة الشارقة، الشارقة، المجلد 8، العدد 1، 1999، ص 153.

وظائف و أدوار المدرسة في الوقاية من جنوح الأحداث

يبدو أن المدرسة الجزائرية ليس من إستراتيجيتها أخذ التوعية الوقائية و الأمنية بعين الاعتبار، و إلا لم يكن ليصل أبناء المدارس أنفسهم لينخرطوا في الجماعات الجانحة داخل المدارس نفسها ، بل و ليتعدى سلوك بعضهم الجانح إلى الشارع، و في بعض الحالات وصل إلى الانخراط في الجماعات الإرهابية خلال التسعينات ، و جماعات ترويج المخدرات. فضلا عن هذا فإن المدرسة الجزائرية لا تزال متفوقة على ذاتها و لا تتعاون مع كثير من مؤسسات المجتمع الفاعلة في مجال التوعية الوقائية و الأمنية، كمصالح الأمن، و جمعيات رعاية الشباب و حمايتهم من الآفات الاجتماعية كالمخدرات مثلا، بل إن النشاطات الثقافية الترفيهية تكاد تكون منعدمة في المدارس الجزائرية، و لاسيما تلك التي تتناول الآفات الاجتماعية المختلفة، في شكل أعمال مسرحية، أو مجلة المدرسة... إلخ، ناهيك عن تلك النشاطات ذات البعد الوقائي الواضح، مثل المعارض التي تتناول مخاطر المخدرات و المواد المهلوسة... إلخ.

4: دور المدرسة في مواجهة التسرب المدرسي

سبقت الإشارة إلى أن الحق في التعليم لا يقتصر على تسجيل الطفل في مدرسة، بل يمتد إلى تمتع الطفل بمزاولة هذا الحق حتى بلوغ سن السادسة عشرة كقاعدة عامة، أي بلوغ نهاية المرحلة الإعدادية أو الإكمالية. غير أن كثيرا من التلاميذ لا يصلون إلى هذه السن أو المرحلة، فيجدون أنفسهم خارج المدرسة، و في غالب الأحيان دون أية شهادة تعليمية، تلك هي مشكلة التسرب المدرسي (La déperdition scolaire)، وهي في الحقيقة نتيجة لمشكلة أخرى أعم هي مشكلة الفشل المدرسي (L'échec scolaire). إن التسرب المدرسي، بمعنى " ترك التلميذ المدرسة بعد الالتحاق بها و قبل التخرج منها " ⁽¹²⁾، يعتبر مشكلة متعددة الآثار السلبية، على التلميذ المتسرب نفسه أولا، لأنه لا يكون قد نال القسط الكافي من التربية و التعليم و التكوين، و لا يسمح له مستواه، في الغالب، بإكمال التعليم و التكوين، و ثانيا على النظام التربوي و التعليمي، لأنه يكون قد فشل في القيام بالوظائف المنوطة به، و التي سبقت معالجة بعضها بصورة مقتضبة، و ثالثا على مؤسسات المجتمع و مجالات الحياة الاجتماعية إجمالا،

الأستاذ عبد العزيز ديلمي

فالتلميذ الفاشل في المدرسة والمتسرب منها دون تحصيل كافٍ، ليس من السهل أن يكون عضواً مفيداً لمجتمعه.

أمام خطورة مشكلة التسرب المدرسي، عمد كثير من الباحثين إلى تناولها بالدراسة للكشف عن العوامل المؤدية إليها أو المساهمة فيها، وكذا السبل الكفيلة بمواجهتها، من أجل القضاء عليها أو على الأقل التخفيف منها.

أ: العوامل المؤدية إلى التسرب المدرسي

ظاهرة التسرب المدرسي من الظواهر الاجتماعية المعقدة باعتبار أنها نتيجة لعوامل متعددة ليس من السهل الحسم بأهمية أي منها. غير أن الدراسات التي تناولت الظاهرة صنّفت العوامل المؤثرة إلى أربع فئات هي: العوامل الفردية، والعوامل المدرسية، والعوامل الأسرية، والعوامل المجتمعية.

- العوامل الفردية:

يقصد بالعوامل الفردية جملة العوامل المتعلقة بالفرد المتسرب، أي التلميذ، فيلجأ البعض إلى تصنيفها إلى عوامل عقلية ونفسية وجسمية.

فأما العوامل العقلية فهي تلك المتعلقة بمستوى الذكاء باعتباره قدرة عقلية عامة تسهل عملية التعلّم والتحصيل كلما كانت مرتفعة و تعرقل العملية نفسها كلما كانت منخفضة، والشأن ذاته فيما يتعلق بالذاكرة باعتبارها قدرة على الاستقبال و الحفظ والاسترجاع، فكلما كانت قوية زادت من التحصيل والعكس صحيح، فضلاً عن القدرة على التخيل، فكلما كانت قوية مكنت التلميذ من الإبداع و الابتكار مما يدعم التحصيل أكثر، بل تمكّن التلميذ من تجاوز ما يقدم له بين جدران المدرسة، و العكس هنا أيضاً صحيح.

أما العوامل النفسية فهي تلك المتعلقة بمدى الدافعية للتعلّم و التحصيل لدى التلميذ، فكلما زادت الدافعية كلما تعلق التلميذ بالمدرسة أكثر باعتبارها تلي حاجياته المعرفية، وكلما قلت، ضعفت علاقة التلميذ بالمدرسة. كما يمكن الحديث عن مدى

¹² - الشخبي. المرجع السابق ، ص 352.

وظائف و أدوار المدرسة في الوقاية من جنوح الأحداث

التوازن النفسي و النضج الانفعالي للتلميذ، باعتبارهما أساس استقراره داخل المدرسة و شعوره بالاطمئنان بين جدرانها، و الانتماء إلى الجماعة المدرسية، فتقل بالتالي المشكلات السلوكية للتلميذ، فلا يصطدم بالنظام المدرسي، و بالنتيجة يكون مواظبا في الدراسة، و العكس هنا أيضا صحيح في غالب الحالات.

و أما العوامل الجسمية فتتعلق بمدى السلامة الجسمية من العيوب الخلقية والتشوهات والاضطرابات الوظيفية، كما هو الحال في ضعف البصر أو السمع، واضطرابات النطق... إلخ. فكلما كان التلميذ سليما من العيوب و الاضطرابات كلما كان أوفر حضا في متانة علاقته بالمدرسة عموما.

- العوامل المدرسية

يقصد بالعوامل المدرسية جملة الظروف التي تتواجد فيها المدرسة، كالاكتظاظ داخل الأقسام، و التشكيل غير التربوي للأقسام، و " صعوبة بعض المناهج و ضعف العلاقة بينها وبين الحاجات التربوية للتلميذ و اهتماماته و رغباته و قدراته، و ضعف التنوع في طرق التدريس و استخدام الوسائل التعليمية، و سوء معاملة بعض المعلمين و اتجاهاتهم السلبية نحو التلاميذ المتأخرين دراسيا والفقراء، و صعوبة النظام المدرسي و تشدد الإدارة المدرسية، و نظام التقويم و الامتحانات القائم على الحفظ والاسترجاع، و نقص الخدمات التعليمية " ⁽¹³⁾. بل إن بعض الباحثين يضيفون عوامل مدرسية أخرى مثل " العلاقة بين المدير و مساعديه، المدرسين و الإدارة، و كذا الانسجام المهني بين فريق المدرسين المؤسس على الخصوص على استقرار المدرسين في المناصب " ⁽¹⁴⁾.

- العوامل الأسرية

يقصد بالعوامل الأسرية جملة الظروف المرتبطة بأسرة التلميذ و منها " زيادة عدد أفراد الأسرة، و المستوى الاقتصادي و الاجتماعي المتواضع للأسرة، الذي يدفع

¹³ - المرجع نفسه ، ص 354.

¹⁴ - Anne, Barrere et Nicolas, Sembel. **Sociologie de l'éducation**. Editions Nathan, Paris, 1998, p 108.

الأستاذ عبد العزيز ديلمي

بعض الآباء لإلحاق أبنائهم بسوق العمل للمشاركة في تحمل نفقات الأسرة، و المستوى التعليمي المتواضع للوالدين و للإخوة الذي يؤدي إلى ضعف وعيهم بأهمية التعليم، وسوء الحالة السكنية و ضعف الرعاية الصحية و الخدمات الاجتماعية، و ضعف المثيرات الثقافية من كتب و وسائل الإعلام في المنزل⁽¹⁵⁾. يضاف إلى ذلك وضعية العلاقات الأسرية، كالتفكك الأسري، و طبيعة العلاقات بين الأبناء و الآباء (التسامح ، التسلط ، الصراع بين الأجيال)، و إجمالاً يمكن القول أنه " كلما كانت الهوية سحيقة بين معايير الوسط المدرسي ومعايير المنزل، كلما أمكن توقع الصعوبات المدرسية "⁽¹⁶⁾.

- العوامل المجتمعية

يقصد بها جملة العوامل المرتبطة بالمجتمع عموماً و منها " جماعة أقران السوء، وانتشار [...] عوامل اللهو و التسلية [...] و ضعف قيمة التعليم و عائداته الاقتصادية والاجتماعية "⁽¹⁷⁾. فهذه كلها عوامل لا تشجع التلميذ على البقاء في المدرسة والتحصيل الدراسي. و قد يضاف إلى العوامل المجتمعية ، مدى انتشار دور الحضنة و التعليم التحضيري، التي تساهم في التحصيل المعرفي المبكر قبل دخول التلميذ إلى المدرسة، مما يزيد من سهولة تكيفه مع النظام المدرسي بل و تفوقه، الأمر الذي يعزز علاقته بالمدرسة أكثر و يقيه من الفشل المدرسي و التسرب المدرسي.

2: سبل مواجهة التسرب المدرسي

إن ظاهرة التسرب المدرسي، كقاعدة عامة، ظاهرة يمكن ملاحظة مؤشراتنا في الواقع المدرسي للتلميذ، مثل " التغيب المتكرر الذي يتجاوز المعايير المسموح بها، المشاجرات المتكررة مع المدرسين و المديرين، الشعور بالضجر داخل المدرسة، الصورة السلبية التي يمكن أن يحملها التلميذ عن المدرسة باعتبارها وسطاً منظماً بل وصارماً "

¹⁵ - الشخبي. المرجع السابق ، ص 354.

¹⁶ - Jean-Manuel, De Queiroz. **L'école et ses sociologies**. Editions Nathan, Paris, 1995, p 81.

¹⁷ - الشخبي. المرجع السابق ، ص 355.

وظائف وأدوار المدرسة في الوقاية من جنوح الأحداث

(18). و في هذا الصدد يقترح بعض الباحثين جملة من السبل لمواجهة التسرب المدرسي، من أجل القضاء عليه، أو على الأقل التقليل منه، لعل من أهمها، الاعتناء أكثر بالتعليم التحضيري، واللجوء إلى التوجيه العلمي للتلاميذ حسب قدراتهم وكفاءاتهم وميولهم، و هنا على الأنظمة التربوية، التي تتوخى النجاعة، أن تنوع مجالات التعليم فلا تكتفي بشعب التعليم العام، بل تلجأ إلى شعب التعليم التقني والمهني (L'enseignement technique et professionnel)، بل وشعب التعليم الفني (L'enseignement artistique). فضلا عن الاعتناء بالنشاطات التربوية المكملية، كالنشاطات الرياضية والترفيهية، وكذا مساعدة الأسر الضعيفة الدخل أو المعوزة ماديا لتمكينها من تلبية بعض حاجيات الأطفال ذات العلاقة بالتمدرس، الاعتناء أكثر بالتلاميذ الذين تظهر عليهم بوادر التخلف الدراسي، الرعاية النفسية للتلاميذ الذين يعانون من صعوبات التكيف مع الوسط المدرسي، و التكوين العلمي والبيداغوجي للمعلمين والأساتذة ... إلخ، مما يعزز أكثر علاقة التلميذ بالمدرسة، فتكون له بمثابة مجال جذب و ليس طرد، و مجال للراحة و ليس للتوتر.

خاتمة

إن ظاهرة الجنوح و الإجرام ظاهرة إنسانية لا يخلو منها أي مجتمع، لكن في الوقت نفسه يجب القول أيضا أنه لا يعفى أي مجتمع من اتخاذ ما يجب من الوسائل و السبل لمواجهةها، سواء اقتضى الأمر المكافحة، أو المنع، أو الردع أو الإصلاح. غير أن الوقاية تبقى أحسن الوسائل و السبل على الإطلاق و تزداد أهميتها إذا تعلق الأمر بالأطفال والأحداث، ذلك أن أعنى المجرمين بدءوا حياتهم جانحين، بل وربما كان جنوح بعضهم خفيا.

إن المدرسة واحدة من المؤسسات الاجتماعية الرسمية ذات الأهمية البالغة في إستراتيجية الوقاية من الإجرام و الجنوح. لأنها تستقبل الأطفال منذ الصغر، و هم يقضون فيها سنوات ليس فقط طويلة، بل وحرجة من حياتهم، و نموهم السيكولوجي،

¹⁸- Louise, Langevin. **L'abandon scolaire : On ne naît pas décrocheur !** Les Editions LOGIQUES, Montréal, 1994, pp 31 - 32.

الأستاذ عبد العزيز ديلمي

و الذهني والاجتماعي، لذلك ليس من المقبول أن تقصر المدرسة في تربيتهم بالمعنى الواسع لمصطلح تربية، بل ليس من المسموح أن تفشل المدرسة في وظائفها و أدوارها، وهي المؤسسة الرسمية التي أنشأتها المجتمعات الحديثة لتكمل وظائف و أدوار مؤسسة الأسرة. و حتى لا تقصر المدرسة أو تفشل في القيام بوظائفها و أدوارها على أحسن وجه، و منها وظائف وأدوار الوقاية من جنوح الأحداث، لابد أن تجعل من محيطها مجال جذب و ليس طرد للأطفال و الأحداث، و تنفتح بالقدر الكافي و الوظيفي على مختلف مؤسسات المجتمع، ليشعر الأطفال و الأحداث بأن المدرسة امتداد للمجتمع و مؤسساته المختلفة.

بيد أن نجاح المدرسة في وظائفها و أدوارها، يستوجب مدها بالوسائل المادية والبشرية الضرورية، فضلا عن سياسة تربوية علمية يبلورها خبراء التربية والتعليم، الواعون والمنفتحون على أحدث خبرات و تجارب دول العالم المتحضرة، لكن أيضا الواعين بالخصوصيات الثقافية و الحضارية للمجتمع.

وظائف و أدوار المدرسة في الوقاية من جنوح الأحداث

المراجع:

المراجع العربية:

1- أوبير، روني. التربية العامة . ترجمة عبد الله عبد الدائم، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، 1979.

2- الجويلي، مها عبد الباقي. التربية و المجتمع : الاتجاهات الحديثة في التوظيف الاجتماعي للتربية. دار الوفاء للطباعة و النشر، الإسكندرية ، 2001

3- حويطي، أحمد. " دور المؤسسات الرسمية في التثقيف الأمني و الوقاية من الجريمة ". مجلة الفكر الشرطي ، مركز بحوث شرطة الشارقة، الشارقة، المجلد 8، العدد 1، 1999.

4- السيد، رمضان. إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث. دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1995.

5- الشخبي، علي السيد محمد. علم اجتماع التربية المعاصر: تطوره ، منهجيته وتكافؤ الفرص التعليمية. دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002.

6- العصرة، منير. انحراف الأحداث ومشكلة العوامل. المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1974.

المراجع الأجنبية:

1-Barrere, Anne et Sembel, Nicolas. **Sociologie de l'éducation**. Editions Nathan, Paris, 1998.

2-Cacouault, Marlaine et Oeuvrad, Françoise. **Sociologie de l'éducation**. Casbah Editions, Alger, 1998.

3-Chadeville-Prigent, Monique. « La Délinquance juvénile » in **Encyclopædia Universalis**, [DVD], version 10, 2005.

4-Duru-Bellat, Marie et Henriot-Van Zanten, Agnès. **Sociologie de l'école**. Armand Colin, Paris, 1992.

5-Langevin, Louise. **L'abandon scolaire : On ne naît pas décrocheur !** Les Editions LOGIQUES, Montréal, 1994.

6.De Queiroz, Jean-Manuel. **L'école et ses sociologies**. Editions Nathan, Paris, 1995.

7-Ogien, Albert. **Sociologie de la déviance**. Armand Colin /VUEF Paris, 2002.